

## الوحدة 10: التعويض

### الحق في التعويض

اتفاقية مناهضة التعذيب. المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT) تتطلب من كل دولة طرف "أن تضمن في نظامها القانوني انصاف من يتعرّض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعته بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب".

- ينص التعليق العام رقم 3 للجنة مناهضة التعذيب (CAT) على أن التعويض يجب أن يكون سريعاً وعادلاً وملائماً، ويغطي "أي ضرر يمكن تقييمه اقتصادياً"، بما في ذلك النفقات الطبية وفقدان الدخل وفرص التعليم الضائعة (الفقرة 10).

- المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي تشير إلى أن التعويض يجب أن يكون متناسباً مع خطورة الانتهاكات والأضرار التي لحقت بها وظروف القضية (الفقرة 20).

### مهام التعويض

يخدم التعويض مجموعة متنوعة من الأمور المهمة، مثل:

- تزويد الضحايا بشكل رمزي من المساءلة والاعتراف بالضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم.
- مساعدة الضحايا على إدارة الجوانب المادية لما فقده، من خلال توفير الإغاثة الاقتصادية الفورية وتلبية احتياجات البقاء الأساسية؛
- ضمان تلقي الناجين بعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان العلاج المناسب.
- ردع انتهاكات الدولة في المستقبل.

## حدود التعويض

التعويض المالي هو شكل واحد فقط من أشكال الإنصاف للناجين. وهو يقف جنباً إلى جنب مع أشكال أخرى من الجبر، من بين أمور أخرى، مثل إعادة التأهيل، ورد الحقوق، والرضا، وتدابير عدم التكرار. وفي هذا الصدد، ينبغي استكمال التعويض بتدابير أخرى، مثل الاعتذارات العلنية والتعويضات الجماعية وتحسين تقديم الخدمات. في ظل الظروف المناسبة، يمكن أن يوفر التعويض المالي دعماً عملياً للناجين ويكون جزءاً من اعتراف رمزي بالضرر الذي لحق بالضحايا الأفراد من قبل الدولة، انظر أيضاً الوحدة 9: جبر الضرر.

لقد أوضحت لجنة مناهضة التعذيب أن تقديم تعويضات مالية في حد ذاتها لا يكفي للدول للامتثال لالتزاماتها بموجب المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وبالمثل، ترى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حالات سوء المعاملة انتهاكا للمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا يمكن معالجته إلا من خلال منح تعويض للضحية. في قضية رومانوف ضد روسيا، قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه إذا تمكنت السلطات من قصر رد فعلها على أفعال سوء المعاملة من قبل موظفي الدولة على مجرد دفع تعويضات، مع عدم القيام بما يكفي لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين، فسيكون ممكناً في بعض حالات الانتهاك لموظفي الدولة المنتهكين للحقوق الإفلات الفعلي من العقاب، وسيكون الحظر القانوني للتعذيب والمعاملة اللا إنسانية والمهينة غير فعال في الممارسة. وشددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن الحكم القضائي بالتعويض لا يمثل سوى جزء واحد من مجموعة التدابير اللازمة لإنصاف المسؤولين عن سوء المعاملة على أيدي موظفي الدولة.

## استحقاق التعويض

تأثير التعذيب معقد، ويؤثر على الضحية وعائلتها والمجتمع العريض. تعرّف مبادئ الأمم المتحدة الأساسية الضحايا على أنهم أولئك الذين عانوا ضرراً فردياً أو جماعياً. يشير مصطلح "ضحية" إلى أولئك الذين عانوا من الأذى كنتيجة مباشرة للتعذيب ويشمل أيضاً الأسرة المباشرة أو من يعتمدون على الضحية بصورة مباشرة والأشخاص الذين عانوا من الأذى في التدخل لمساعدة الضحايا أو لمنع الإيذاء.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل المصطلح أفراد المجتمع أو أقلية عرقية مستهدفة.

على سبيل المثال، لم تقتصر مقبولية الأطراف المدنية أمام المحكمة الجنائية المركزية (كمبوديا) على الضحايا المباشرين، بل تشمل أيضاً الضحايا غير المباشرين الذين عانوا شخصياً من الأذى كنتيجة مباشرة للجريمة المرتكبة ضد الضحية المباشرة. يمكن أن يشمل الضحايا غير المباشرين أو الثانويين أفراد الأسرة وأفراد الأسرة الممتدة والأشخاص من نفس المجتمع أو المجموعة العرقية.

وفي سياق الاختفاء القسري، وجدت محكمة العدل الدولية في قضية شيتاينيتش ضد غواتيمالا أن الاختفاء القسري لقادة الشعوب الأصلية استُخدم "لمعاقبة مجتمعات السكان الأصليين في نضالهم للمطالبة بحقوقهم كشعب أصلي"، وبالتالي توسيع المفهوم من الضحية لتشمل المجتمعات.

## أشكال التعويض

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة وإساءة استخدام السلطة أن "الأشخاص الذين عانوا من الأذى أثناء التدخل لمساعدة الضحايا المنكوبين أو منع الإيذاء" يجب اعتبارهم أيضاً ضحايا (الفقرة 2).

تنص اتفاقية مناهضة التعذيب، في تعليقها العام رقم 3 (الفقرة 10)، على الحق في الحصول على تعويض سريع وعادل ومناسب متعدد المستويات، ويشمل التعويض الشامل التعويض عن الأضرار المالية (الضرر المالي) والأضرار غير المالية (الضرر النفسي الذي لا يمكن قياسه) والتكاليف والنفقات.

ينبغي أن يكون التعويض كافياً للتعويض عن أي ضرر يمكن تقييمه اقتصادياً ناتج عن التعذيب أو سوء المعاملة، سواء أكان مالياً أم غير مالي. وقد يشمل ذلك: النفقات الطبية وإعادة التأهيل. والضرر المادي وغير المادي الناجم عن الأذى الجسدي والعقلي؛ فقدان الدخل والمكاسب المحتملة بسبب الإعاقات الناجمة عن التعذيب أو سوء المعاملة؛ والفرص الضائعة مثل التوظيف والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينص التعويض على المساعدة القانونية والمتخصصة، فضلاً عن التكاليف الأخرى المرتبطة بتقديم المطالبة للحصول على تعويض.

## الأضرار المادية

وتهدف هذه إلى تغطية الخسائر المادية التي تم تكبدها بالفعل والخسارة أو المكاسب المتناقصة المتوقعة في المستقبل.

في قضية أسكو ضد تركيا، منحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لمقدم الطلب تعويضات مالية تتكون من نفقات طبية قدرها 16.635 ليرة تركية وخسارة في الأرباح تصل إلى 40 جنيهاً استرلينياً. وفي قضية الآخوة لاندريتا ميغياس وآخرون ضد فنزويلا، أمرت محكمة الدول الأمريكية فنزويلا بدفع 360.000 دولار أمريكي كتعويض مالي عن خسارة دخل اثنين من الضحايا، و500 دولار أمريكي كتعويض عن نفقات الجنازة.

لدعم المطالبة بتعويضات مالية، يحتاج المرء إلى: (أ) إثبات الضرر؛ (ب) إثبات الصلة بين العلاج المُلحق والضرر؛ (ج) تدعيم الطلب بالأدلة، بما في ذلك كشوف المرتبات السابقة ووثائق الملكية وتقارير التقييم والفواتير الطبية أو النفسية وغيرها من المستندات.

في قضية أزول ضد البيرو، لاحظت محكمة الدول الأمريكية أن الضرر المالي يشمل خسارة الدخل، والنفقات المتكبدة، والعواقب المالية التي لها علاقة سببية مع وقائع القضية. في قضية رومانوف ضد روسيا، لاحظت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المدعي لم يوضح مبلغ التعويض المطالب به ولم يقدم أي إيصالات أو مستندات لدعم مطالبته. وبناءً عليه، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه فشل في إثبات مطالبته على النحو المناسب بالتعويض عن الأضرار المالية، وبالتالي رفضتها.

### الأضرار غير المادية (الأضرار المعنوية)

تسعى هذه الإجراءات إلى تقديم تعويضات غير مادية، مثل الإصابات الجسدية، والصدمات النفسية، والوقت الذي لم ير الضحية فيه أسرته، والوصمة. ومن الناحية العملية، تقضي هيئات حقوق الإنسان والمحاكم الوطنية عادةً بتعويضات معنوية عن الأضرار التعسفية. الاحتجاز والتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، مع مراعاة خطورة انتهاكات حقوق الإنسان ومدتها وعواقبها، فضلاً عن شدة معاناة الضحية.

قضت المحاكم الدولية لحقوق الإنسان بدفع تعويضات معنوية عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل مسؤولي الدولة تتراوح بين نحو 15000 دولار أمريكي إلى 200000 دولار أمريكي، حسب ظروف الانتهاكات. كما قضت المحاكم الوطنية بتعويضات غير مالية عن التعذيب. على سبيل المثال، قضت المحاكم في جنوب إفريقيا بمبالغ تتراوح بين حوالي 7500 دولار أمريكي و50000 دولار أمريكي في قضايا التعذيب على أيدي الشرطة (أي في قضية مروانا ضد وزير الشرطة، ندلازي ضد وزير السلامة والأمن). وفي المملكة المتحدة، دفعت الحكومة البريطانية ما متوسطه 110.000 دولار أمريكي، بما في ذلك التكاليف، للمواطنين العراقيين الذين احتجزتهم القوات البريطانية بشكل غير قانوني وتعرضوا للتعذيب خلال الفترة من 2003-2009.

كما محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بتعويض عن الضرر المعنوي في قضية التمييز بين الجنسين، حيث منحت 20.000 دولار أمريكي للضحية المباشرة و10.000 دولار أمريكي لكل من بناتها. وبالمثل، منحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 31000 يورو فيما يتعلق بالضرر غير المادي في حالة التمييز بين الجنسين. تشمل الأمثلة الأخرى:

- أزول ضد البيرو. أشارت محكمة الدول الأمريكية إلى أن مفهوم الأضرار غير المالية، كما هو مطور في فقها القانوني، يشمل المعاناة والآلام التي يتعرض لها الضحية المباشرة وأصدقائه/ها المقربون، واضطراب القيم ذات الأهمية الكبيرة للفرد، وكذلك التغييرات في الطبيعة المالية في الظروف المعيشية للضحية أو لأسرتها. أمرت المحكمة بتعويض عن الضرر غير المادي بمبلغ 60 ألف دولار أمريكي لأزول و15 ألف دولار أمريكي لوالدتها.

- أكسوي ضد تركيا. كما منحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الضحية تعويضات غير مالية قدرها 50000 جنيه إسترليني عن "الأضرار المعنوية".

- الاخوة لاندريتا ميغياس وآخرون ضد فنزويلا. أمرت محكمة الدول الأمريكية فنزويلا بدفع 270.000 دولار أمريكي كتعويضات غير مادية لثمان ضحايا.

لدعم المطالبة بتعويضات غير مالية، يحتاج المرء إلى: (أ) إثبات الضرر؛ (ب) إثبات الصلة بين العلاج المُلقق والضرر؛ (ج) دعم المطالبة بالأدلة، بما في ذلك التقارير الطبية القانونية والنفسية. ومع ذلك، غالبًا ما يُفترض الضرر غير المادي في حالات التعذيب، سواء بالنسبة للضحية المباشرة أو أفراد أسرهم من الدرجة الأولى.

- أزول ضد بيرو: اعتمدت المحكمة على تقرير الخبير النفسي الاجتماعي لتستنتج أن هناك ضررًا جسيمًا غير مالي.

- في قضايا مثل قضية رومانوف ضد روسيا التي رأت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المدعي لم يثبت مطالبته بالتعويض عن الضرر المالي، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه لا بد أن مقدم الطلب قد عانى من الألم والضيق بسبب المعاملة السيئة التي تعرض لها، والتي لا يمكن تعويضه عنها بشكل كافٍ من خلال إثبات وجود انتهاك، وبالتالي منح تعويضات غير مالية.

## التكاليف والنفقات

يغطي هذا التعويض المصاريف المتكبدة أثناء الإجراءات المتعلقة بالانتهاكات، مثل المساعدة القانونية، ورسوم التسجيل في المحكمة، ونفقات السفر لحضور جلسات المحكمة، وغيرها. بالنسبة لهؤلاء، سيحتاج المرء عادةً إلى تقديم إيصالات بالنفقات المتكبدة وشرح كيف كانت هذه النفقات ضرورية ومنتاسبة ومرتبطة بالإجراءات.

- أكسوي ضد تركيا. مُنح مقدم الطلب 20.710 جنيه إسترليني لتغطية أتعابه ومصاريفه القانونية.

- ديميتروف وآخرون ضد بلغاريا. أكدت الحكومة أن أجر الساعة الذي يتقاضاه محامو المتقدمين كان أعلى بعدة مرات من السعر المعتاد في بلغاريا. ومع ذلك، منحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتقدمين كامل المبالغ المطالب بها فيما يتعلق بالرسوم القانونية. كررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه وفقًا للسوابق القضائية للمحكمة، يجب أن تكون التكاليف والنفقات المطالب بها بموجب المادة 41 قد تم تكبدها بالفعل وبالضرورة ويجب أن يكون المبلغ معقولاً. ولاحظت المحكمة أنها غير ملزمة بالمقاييس أو المعايير المحلية. بالنظر إلى حقيقة أن القضية أثارت مجموعة من القضايا المعقدة، وكان سعر الساعة مشابهًا للقضايا الأخيرة ضد بلغاريا ذات التعقيد المماثل، منحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المبلغ المطلوب.

## التحديات والعقبات

يمكن أن تشمل الآليات الدولية التي لديها تفويض بالتعويض (مثل نظام الأمم المتحدة، والمحاكم الإقليمية، وقضايا الولاية القضائية العالمية) على حواجز تتعلق بالمعرفة الفنية، والتكلفة، والمسافة، واللغة. هذا يعني أنها قد تكون بعيدة عن متناول الضحايا الذين لا يتلقون مساعدة مجانية أو لديهم الوسائل المطلوبة (انظر الوحدة 8: اختيار المحكمة).

ولذلك، فإن السبل القانونية المحلية (الإجراءات المدنية والإدارية) تلعب دوراً هاماً في المطالبة بالتعويض في قضايا التعذيب. ومع ذلك، فإنها تشكل أيضاً تحديات وعقبات، مثل الحصانات، وقوانين التقادم، وآليات حماية الضحايا غير الكافية، والافتقار إلى سيادة القانون، والأنظمة القانونية غير المستجيبة.

أضد البوسنة والهرسك. تتعلق هذه القضية باغتصاب امرأة وإساءة معاملتها على يد أحد أفراد جيش جمهورية صرب البوسنة، وهو ما يرقى إلى مستوى التعذيب. ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب أنه على الرغم من حصول صاحبة الشكوى على تعويض من محكمة محلية، لم تكن هناك إمكانية لتلقيه من الناحية العملية لأن الجاني لم يكن لديه أي ممتلكات أو وسائل مالية لتعويض صاحب الشكوى. وعلاوة على ذلك، فإن التشريع المحلي الذي ينظم الدعاوى المدنية المتعلقة بالضرر غير المالي قد نص على قانون التقادم لهذه القضايا، ولم يقر السوابق القضائية للمحكمة الدستورية بمبدأ المسؤولية الفرعية. ولذلك رأت لجنة مناهضة التعذيب أن الدولة الطرف لم تف بالتزاماتها بموجب المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

## دفع التعويض

يتوقف دفع التعويض على مدى احترام أوامر المحاكم، حتى من جانب المحاكم الدولية. وفي القضايا الجنائية، يكون التعويض متاحاً بشكل عام فقط في حالة إدانة الشخص المتهم. ويمكن أن يكون تنفيذ قرارات التعويض معقداً وقد تكون العوائق التي تحول دون التنفيذ كبيرة جداً لدرجة أنه حتى عند إصدار الأمر بالتعويض قد يستغرق الأمر شهوراً أو سنوات حتى يتم تنفيذه، ولا يحصل عليه العديد من الناجيات/الناجين اللاتي/الذين حصلن/حصلوا على تعويضات من قبل المحاكم.

وتعني هذه العوائق والقيود أنه من المهم للدول أن توفر سبل أخرى للتعويض. وتنص ديباجة المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على أنه "ينبغي تشجيع إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية لتعويض الضحايا".

وضعت بعض الدول مخططات للتعويض عن الأضرار الجنائية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالعنف الجنسي. هذه آليات إدارية يمكن للضحايا التقدم إليها. وهي تتطلب إثباتات منخفضة للغاية للضحية لتكون مؤهلة للحصول على مدفوعات التعويض. وبالمثل، في سياقات العدالة الانتقالية، تُمنح التعويضات (بما في ذلك التعويض) أحياناً من قبل الدولة من خلال آليات العدالة الانتقالية لأولئك الضحايا الذين يستوفون شروط التسجيل.

من المهم استكشاف السبل لإنفاذ قرارات التعويض. وتوفر بعض الأنظمة المحلية سبلاً في نظامها القانوني. اعتماداً على المكان الذي يحتفظ فيه الجاني بأصوله، يمكن النظر في طرق

استرداد تلك الأصول. وهذا يتطلب وقتاً وأموالاً ومعرفة جيدة بأساليب استرداد الأصول. ويمكن بعد ذلك تخصيص الأصول المستردة عبر هذه الطرق لتمويل التعويضات - وأنواع أخرى من التعويضات - لضحايا التعذيب.